كتاب

"الشيحوية" ما فارقتنا يوماً

محمود حيدر

نظّر ميشال شيحا (*) للبنان، فرفعه الى مقامين يبدوان متفارقين في شدة. اولهما مقام الاسطورة، حتى ليظنّ القارئ انه بازاء بيت مشيّد بالشعر، او حيال مكان جيو – ميتافيزيكي لا يشبه امكنة الدنيا ولا تشبهه هي في شيء.

وثانيهما مقام الموضوع، حتى يكاد المرء يحسبه سياسيا من طراز ماكيافيلي، او هوبز، على الطريقة اللبنانية المركنتيلية التي عوّدنا عليها سياسيو اللعبة منذ الاستقلال والى ما بعد الطائف.

كيف لهذا التفارق ان يجمعه جامع، لولا اننا امام فقيه سياسي اشكالي، دخل اللعبة من غير استئذان، فأبدع لها "سيستاما" استظلت به فهنأت، وإن هي ضلت بسببه، فكان لنا من الضلال الحصاد الأليم. هذا المفكر المسيحي الكلداني، الذي جاءت عائلته من العراق، سيكون سكرتير اللجنة التي وضعت مسودة الدستور اللبناني عام ١٩٢٦. وكان من ابرز المخططين الرئيسيين للبنية السياسية، والاقتصادية اللبنانية بعد الاستقلال. فهل كان بهذا يفارق الميتافيزيقا ليدخل الى ثنايا المكان الذي حلّ فيه ليضع بين يديه ناصية امره؟

غالب الظن، ان لا. فلبنان بالنسبة اليه "بلد الحلم والواقع معا". كأنما تريد فلسفته ان تقيم لمدينته الفاضلة سياجاً من عقل يحميها من موات اكيد. ولذا راح يبين منذ العام ١٩٤٢ ان الديموقراطية هي الصيغة الوحيدة التي تلائم لبنان، ويقول "لا بد من مجلس يكون مركز التقاء وتوحيد للطوائف في سبيل اشراف مشترك على الحياة السياسية في الامة. فحين يُلغى المجلس، يُنقل الجدل حتما الى المحراب، او الى ظله فتتأخر تاليا مسيرة التنشئة المدنية... فـ"لا يناسب لبنان ركوب الرأس ولا مركب الانقلابات... عليه ان يتجنب الطغيان وسيطرة البعض على البعض الآخر، وكل انواع الاضطرابات..."

العقل الذي دعا شيحا اللبنانيين اليه، والاعتصام فيه من كواره الزمن، هو المنجز الفلسفي – السياسي الذي سيؤلف بينهم، ويدبّر لهم امر اجتماعهم وتوحدهم. وبعد هذا فهو (المنجز) الذي يصون الالفة من الفرقة، والتوحد من الانشطار والتشظي. وهو المنجز الفلسفي – السياسي نفسه الذي آل الى ان يكون دستورا في العام ١٩٤٦، وميثاقا وطنيا حمل عليه الاستقلال عام ١٩٤٣.

لقد وضعت "الشيحوية" ماهية بلد تركّب على الكثرة. بعدما صارت الكثرة تقليدا. وصار التقليد سلطة معزّزة بالقانون، راحت تؤمن للبلد امنه وثباته، لتعصمه من التذرر والانفراط. كان ميشال شيحا مؤمنا بأن لبنان "بلد يجب ان يدافع التقليد عنه ضد العنف". كما لو انه وعى مبكراً فرضية التناقض بين الطوائف. فأراد ان يؤسس لمنطق ينزع من الاجتماع السياسي العتيد عوامل انفجاره. انه المنطق الذي راح يستولد من قضية متناقضة نتيجة مستقرة.

انبح في ذلك ام لا؟ فهذا سؤال تبدو الاجابة عنه غير مفارقة لتاريخ طويل من القضايا الخلافية بين اللبنانيين. فلا يزال الى يومنا، ثمة ما يشبه حربا فكرية باردة بين اجتهادين متفارقين، غالبا ما يبتعثان الضجر:

الاول: ان لبنان كرّمته السماء، فعرضت عليه طوائفه، فكان بها وجودا اصيلا. فصارت علّته الفضلى. بها يقوم ويترقى ويدوم وطنا لأهله المختلفين، المتّحدين على عشق لا يزول.

والثاني: ان لبنان قد لعنته الحتميات التاريخية. فخلعت طوائفه عليه لونها المخصوص. وراحت تنزع منذ اول التقاء على ارض السياسة، الى قطع الوصل، واقامة اللحد، او العيش آمنة داخل احيائها المغلقة. فان لبنان هذا، على رأي اهل الاجتهاد هذا، ليس غير ماهية مخصوصة بالفقر. ولا منعة له بازاء الاضطراب. فهو مقيم على قلق طوائفه. اما لعلة في ذات كل واحدة منها، كما لو ان شعورا يسكنها بأنها مغدورة من اخواتها اللائي يشاركنها باب الدولة العالي... او لعلة في بين الاخوات المتشاركات كلهن، افضت الى ثنائية الخوف والغبن فترتب على هذي الثنائية من آثار الشؤم ما لا يطيقه الطبع.

ولو ان كلا من الاجتهادين المنقضيين قد هبطا الآن، الى ما تحت الحدّ الذي يسمى اتفاق الطائف، فهما لا يزالان على النشأة نفسها يستنظران الوقت. ربما لأجل ان تتبرد "المقولة الامنية" عنده، فلا يعود ثمة من سبب يُبقي "السجال اللبناني" مخفيا وراء حجاب. حتى لقد بكّر مفكر لبناني معروف – سيصبح وزيرا في حكومة العهد الحالي – في الكشف عن "شيحية" – على حد تعبيره – جديدة تعود لتعقل البلاد بعصمة التقليد. ولتؤمن ثبات سلمه الاهلي على اقتصاد وسياسة واجتماع وثقافة، وهي عينها التي "فلسف" لها ميشال شيحا قبل اكثر من نصف قرن.

سؤال الشيحوية العائدة

لم يقصد الكلام على "الشيحوية" العائدة كما خطب الوزير (المفكر) إخبارا عاجلا عن عودة خطابها الايديولوجي. ربما اريد بهذا استقراء منطقي للصيرورة التي جرى عليها تركيب الدولة والمجتمع السياسي الاقتصادي بعد الحرب. وهذا هو المرجح، ما دام الزمن السياسي اللبناني الجديد قد اخذ على نفسه مفارقة الحرب، بما هي انقلاب دموي على الصيغة، بالعودة الى الصيغة عينها. ولقد كانت العودة حادة وحارة وشفوفة. فاذا الهيئة السياسية صاحبة الامر، تأتي الصيغة بروح ظافرة، منتصرة كما لو كانت معها على قَدَر. وهي في اغلب شخوصها "وزعمائها" من اولئك الذين رفعوا شعار اسقاطها كخلاص نهائي للبنان واهله وبناء دولته الحديثة.

ولقد تحقق للصيغة عودتها. فكان الامر عودا على بدء. وسيكون لنا من امرنا مثلا: فالدولة في زمن ما بعد الانقلاب على التقليد، قيّض لها دور ينبغي الا تكون سواه: محطة لاستقبال محاربي الطوائف ثم لاحتوائهم بحسن نية. لا قهر فيه ولا اكراه. وما شاع من اكراه في الايام الاولى لـ"الما بعد" ان هو الا تعبير عن الدخول الصعب في رحلة التكيف. فما جرى، جرى مجرى النظام العام ومقتضاه في لبنان، ومحيطه القريب والبعيد. والذي حصل في احياز السلم الداخلي كلما، لم يفارق اهواء الداخلين في رحلة التكيف. ولا هو جاء عكس ما يشتهون. اخذت الدولة الجديدة التي تولى امرها المحاربون، تفتح اذرعها لـ"حدائويي" الطوائف في الاقتصاد والمال والسياسة والثقافة لتصير مستوعبهم بعد قليل. لتصير القميص الذي يلبسونه بشغف ومسرة. ثم راحت الافكار والاحلام والآمال تصاغ وتستكتب بلغة الماضي السعيد، وعلى نحو ما نشأ عليه البلد اول مرة.

لا شيء تبدّل في ماهية الدولة التي حفظت الكيان، ثم كانت سببا في تقويضه غير مرة. ومع ذلك ففي الاسئلة المحتجبة اليوم، او في تلك التي تتهيأ للظهور عودة لـ"الشيحوية" من دون استئذان. كما لو ان المنطق الجدلي يفرض المماهاة مجددا بين ماهية البلد، ورؤى ميشال شيحا. وبعد الحرب بان لنا المشهد على اتمه، حيث ذهبت النخب الى استعادة هذه الرؤى لبناء دور ووظيفة للبنان جديدة. وكل هذا ضمن توليف مزعوم من العقلانية الصارمة بين الايديولوجيا الطوائفية والمال.

لقد ابتعثت ازمنة الحرب وما بعدها حنينا للتقليد. ثم لم يلبث هذا الحنين ليستحيل شيئا فشيئا قوة تدفع ببلد مثقل بالاتعاب الى فضاء "النيوليبرالية" اللامتناهي. مثلما راحت تنشئ الدولة واحكامها على السيرة الاولى متماهية مع "العولمة"، وفاتحة باب التفاؤل على القرن المقبل.

كان ميشال شيحا يعتز ويطمئن الى كونه ابدع للبنان نظرية لاستقراره وازدهاره. هي نظرية الاعتصام بالتقليد اجتنابا للعنف والحروب الاهلية. وساد ما يشبه الاعتقاد ان طوائفية هذا البلد هي علة وجوده. ولا صلاح الا بها وعليها ومن خلالها. كأنّ لنا حداثتنا المخصوصة لو نحن صنعناها من وئام الطوائف وحسن ظنها بنظامها القديم. وكان ثمة من – وما – ينبهنا على الدوام، ان كونوا على حذر من عنف واحتراب ولو بعد حين، إن انتم مسستم التقليد او الحقتموه بضرر.

يتساءل كمال الصليبي في ختام الفصل التاسع من كتابه "بيت بمنازل كثيرة" وهو على شيء من عدم اليقين من فرص النجاح التي كانت متوافرة امام رعاية عقلانية للتقليد في مجتمع لا يلتزم فيه الجميع بالدرجة نفسها بالعقلانية. وفي وقت اعطيت حتى للعقلانية تفسيرات سياسية مختلفة...

لعل شيحا كان مهموما بالفعل بمثل هذا التساؤل الا ان قدره لم يسعفه ليتبين له الحصاد المرير، فما هو العنف ينفجر آخر الامر ويطيح التقاليد التي كان لها وحدها في رأيه، ان تحافظ على المثالية الفينيقية المتصورة.

لكن الصليبي يعود ليمنح شيحا حقه في "انه كان على حق" – ولو لوقت معلوم – حتى رأى ان احتمال العنف الكامن في لبنان لا يمكن احتواؤه الا بالرأي السياسي الصائب. ولسنا ندري ان كان من فتح باب الخروج من الحروب قبل نحو عشر سنين في الطائف قد استمسك بالرأي الصائب. غير اننا على يقين ان من ادخلنا في نعمة مغادرة الحرب، ما فارق التقليد "الشيحوي" في شيء، وما مسه بسوء.

---

* ميشال شيحا – لبنان في شخصيته وحضوره – ترجمة فؤاد كنعان – دار النهار للنشر ومؤسسة شيحا.